الفصل التاسع

حرية الصحافة

وتطور الصحافة المصرية

١٩٦٠ – ١٩٧١

obeikandl.com

أوضحنا خلال الفصلين السابقين القيود القانونية التي تعمل في إطارها الصحافة المصرية خلال تلك الفترة ، كما أوضحنا أن العلاقة بين الصحافة والسلطة قد قامت على أساس تبعية الصحافة بشكل كامل للسلطة ، فما هو تأثير كل ذلك على تطور مهنة الصحافة في مصر ؟

إن استقراء الأوضاع المهنية ، وتطور المهنة ، توضح أن تبعية الصحافة للسلطة ، والقيود القانونية والسلطوية التي عملت في إطارها قد أثرت سلبيا على تطور الصحافة المصرية من النواحي التالية :

١ ـ حق الجماهير فى المعرفة :

ويرتبط هذا الحق بمدى التعددية والتنوع في المصادر التي تستقي من خلالها الجماهير المعلومات ، أما بالنسبة للتعددية فإن الأوضاع الجديدة التي خلقها قانون تنظيم الصحافة ثم دعمتها الممارسات السلطوية قد قضت على التعددية بشكل كامل ، وتم إغلاق مهنة الصحافة على قوة سياسية احدة تمثلها السلطة القائمة ، بينما افتقدت القوى السياسية والاجتماعية الأخرى القدرة على توصيل رسائلها إلى الجمهور ، وبمنطق قانون تنظيم الصحافة الذي يعترف بحق الملكية الفردية للصحف ، وبالتالي بنظرية السوق الحر للصحافة، فإن ذلك يمثل نوعا من الاحتكار ، وهو أعلى مراحل الرأسمالية ، وكان من شأن هذه الصيغة الاحتكارية السلطوية أن تقضي على التعددية بشكل كامل ، فلم يتح للأفراد إصدار أية صحف جديدة خلال هذه الفترة فيما عدا خمس صحف إقليمية ضعيفة يغلب عليها الطابع الإعلاني الفقير ، في حين استمرت السلطة في مصادرة الصحف التي كانت قائمة قبل صدور قانون تنظيم الصحافة ، وذلك بحجة صدورها بدون تصريح من الاتحاد الاشتراكي ، وتقدر جيهان المكاوي عدد الصحف التي أمر الاتحاد الاشتراكي خلال تلك الفترة بإغلاقها بعد أن تبين صدورها بدون تصريح منه بـ٢٦٤ صحيفة[١] .

وعلى ذلك فإن التعددية قد قضت عليها القيود القانونية والممارسات السلطوية بشكل كامل ، ولم يبق سوى الصحف المعبرة عن مشروع السلطة ، والمملوكة ملكية احتكارية للاتحاد القومي (الاشتراكي) ، من الناحية الاسمية ، وللسلطة من الناحية الفعلية .

ويمكن الرد على ذلك بأن المؤسسات الصحفية القائمة يمكن أن تعكس التعددية على

أساس أنها أصبحت مملوكة للاتحاد الاشتراكي الذي يمثل منبرا يمكن أن تطرح من خلاله الآراء المختلفة لتحالف قوى الشعب العاملة كما يقول الميثاق ، وقد سبق أن ناقشنا هذه النقطة وأوضحنا أن هذا التنظيم السياسي (الاتحاد القومي ـ الاتحاد الاشتراكي) لم يكن سوى وكالة حكومية أنشأتها السلطة بنفسها لترويج وتبرير مشروعها ، وأنه كان هناك اندماج واضح بين السلطة (الإدارة) وبين هذا التنظيم كما أن ملكية الصحف قد وقعت من الناحية الفعلية في أيدي شخص واحد هو رئيس الدولة .

ويمكن كذلك إثارة رد آخر هو أن السلطة قد أتاحت لبعض القوى السياسية حق الوجود والتعبير من خلال المؤسسات الصحفية القائمة مثل الماركسيين الذين تولوا مناصب مهمة في المؤسسات الصحفية ، وأنه قد صدرت لهم مجلة الطليعة عن مؤسسة الأهرام والتي رأس تحريرها لطفي الخولي عام ١٩٦٥ ، وقد سبق أن ناقشنا هذه النقطة أيضا ، وأوضحنا أن هذه القوة السياسية والفكرية قد أعطيت حق الوجود بهدف المساعدة في الترويج لمشروع السلطة ، وليس للتعبير عن مشروعها هي « الاشتراكية العلمية » ، أي أنه تم استيعابهم لصالح مشروع السلطة ، ولم يكونوا أكثر من أدوات استخدمتها السلطة لترويج مشروعها ، وبالتالي فإن ذلك لا يعكس أي درجة من التعددية .

ولقد كان لانعدام التعددية آثار سيئة على المجتمع المصري ، بل كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى أن « يواجه النظام أزمة مشاركة حادة في النصف الثاني من الستينات ، وبالذات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وبعد مظاهرات فبراير وأكتوبر عام ١٩٦٨ ، التي كانت أول مظاهرات جماهيرية تتم خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ »[٢] ، وقد تضمنت هتافات الجماهير في هذه المظاهرات ما يؤكد سخطها وغضبها على الصحافة ، وأنها تريد صحافة حرة مثل هتاف « عايزين صحافة حرة دي العيشة بقت مرة » . كما أن هذه الجماهير قد « رجمت دور الصحف بالحجارة »[٣] ، و« أحاطت بمبنى الأهرام مطالبة بسقوطه »[٤] .

وكان من الواضح أن الجماهير تحمل الصحافة مسئولية هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وقد عبر عن ذلك رئيس اتحاد طلاب الجمهورية في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ بقوله : « إنه لو أتيح لنا بدون تردد أو رهبة أن نتكلم ونفصح عما يجيش في صدورنا لما كانت النكسة ، أو لكانت وطأتها أقل حدة »[٥] .

وقد أشار الكثير من الكتاب إلى مسئولية الصحافة المصرية عن هزيمة ١٩٦٧ ، حيث يقول وجيه أبو ذكري، إن غياب المشاركة في القرار المصيري كان أحد الطرق إلى الهزيمة، بل لا مبالغة في القول إن غياب الحرية كان الطريق الرئيسي إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ويعرض وجيه أبو ذكري مثالا لذلك مقال (الضربة الأولى) الذي كتبه محمد حسنين هيكل ، فلقد أصبح هذا المقال هو استراتيجية الشعب والجيش في حرب يونيو ، حيث قال إن مصر سوف تتلقى الضربة الأولى ، ثم ترد بالثانية ، وهي أعنف ، فلقد أدى محمد حسنين هيكل ـ أو فلنقل تعليمات عبد الناصر عبر مقال هيكل إلى استرخاء في القوات المسلحة ، ويضيف أبو ذكري إن كل المصادر تؤكد أن قرار عدم قيام القوات المسلحة بالضربة الأولى قد اتخذه عبد الناصر بعد استشارة مستشاره الوحيد محمد حسنين هيكل ، وبالتالي فإن مسئولية هيكل كمشارك في صنع القرار يصعب تبرئته منها ، والدليل على ذلك أن هيكل قام بالترويج وتسويق هذا القرار للشعب المصري والقوات المسلحة[٦] .

ومن هنا فإن السؤال يطرح نفسه ، هل كان يمكن أن يحدث ذلك لو أنه كان هناك قدر من التعددية السياسية ، وصحف تحترم حق جماهيرها في المعرفة ؟ من المؤكد أنه كان يمكن أن نجد صحيفة أو كاتباً يطرح وجهة نظر بديلة لفكرة انتظار الضربة الأولى ثم الرد بالثانية ، ولذلك فإننا عندما نؤكد أهمية وجود التعددية ، فإن المسألة هنا ليست مسألة ترف فكري ، بل هي استقراء لحقائق التاريخ وواقع الشعوب ، فذلك الاستقراء يؤكد أن التقدم مرتبط بوجود هذه التعددية التي تتيح لقوى الخلق والابتكار فرصة الظهور ، أما في غيابها فلا يمكن أن توجد سوى الهزائم والتخلف والتبعية .

ولكن مع ذلك هل يمكن القول إن الصحافة هي المسئولة عن الهزيمة ، أم أن المسئولة هي السلطة بممارساتها وتقييدها للتعددية ؟ إن السلطة كانت هي القائم بالاتصال الأساسي باستخدام الصحف ، ولم يكونوا الصحفيين ، أما هيكل فبالرغم من الاعتراف بأنه الرجل الثاني في النظام ، إلا أنه في الحقيقة لم يكن سوى صوت السلطة ، والمعبر عنها ، ومحاميها ، أي أنه يحتل قمة الهرم في وكالة الترويج والتبرير لقرارات السلطة ، ومن ثم فإنه جزء من هذه السلطة ، أي أنه ليس صحفيا مستقلا بالرغم من كل محاولاته لتقديم نفسه بهذه الصورة من خلال ادعاء مقولة « حالة الحوار مع السلطة » والدليل على ذلك أنه كان ـ وطبقا لما يقوله هو ـ معارضا لملكية الدولة للصحف ، وأنه يرى في ذلك موتا

لها، ومع ذلك فإنه عندما صدر القانون أصبح هو المحامي الأولى عنه ، وبالتالي فلا يمكن النظر إلى ما يكتبه إلا على أساس أنه تعبير صحفي بأسلوب هيكل الجذاب عن سياسة السلطة .

أما الأكثر خطورة فقد كانت معالجة الصحافة للهزيمة ، فلقد افتقدت الصحافة المصرية الشجاعة الأخلاقية لتوجيه نقد حاد للنظام ، ولم تكن الصحافة لتستطيع في ظل سيطرة السلطة عليها ، أن توجه هذا النقد ، بل إنها عملت على استعادة النظام لشرعيته ، والتقليل من أهمية الهزيمة .

وهناك أثر خطير آخر لانعدام التعددية في الصحافة المصرية ، نتج عن سيطرة اتجاه فكري وثقافي واحد تمثله السلطة القائمة هو انعدام التوازن بين الثقافة الوطنية والثقافة الأجنبية ، ومن ثم زيادة حدة مشكلة الهوية بالنسبة للشعب المصري، حيث يرى عبد الخبير عطا « إن الرسالة الإعلامية في مصر بصفة عامة تعكس عدم التوازن بين الثقافة الوطنية والثقافة الأجنبية لصالح الثانية ، وتجدر الإشارة إلى أن الثقافة الأجنبية التي كان يميل التوازن لصالحها في الفترة ١٩٧٠/٥٢ هي الثقافة التي تتصل بالنموذج الاشتراكي بينما في الفترة من ١٩٨١/٧٠ هي الثقافة التي تتصل بالنموذج الليبرالي الغربي ، ومن هنا يثار التساؤل عن الانعكاسات والآثار لعدم التوازن بين الثقافتين من ناحية ، وعن الاثار السلبية للانتقال والتحول شبه الجذري من ثقافة أجنبية إلى أخرى ، إننا لا نبالغ إذا قلنا إن أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات الشباب المصري هي الأسباب الثقافية والمعنوية التي تتصل بالبحث عن الهوية أو الإجابة عن تساؤل « من نحن ؟ » ، ومن هنا تتضح مشكلات التوازن / عدم التوازن بين الثقافة الوطنية والثقافة الأجنبية ، وهي مشكلة سياسية وليست فنية ، أي أن حسمها يتوقف على خصائص النموذج الأيديولوجي للنخبة الحاكمة »[٧] .

كما يرى طارق البشري « إن نزعة التغريب أو التوجه للغرب واستعارة أنماطه الفكرية والاجتماعية قد زادت بخاصة في الستينات ، وأتصور أن عبد الناصر وبعض من كانوا حوله لم يكونوا يؤيدون المدى الذي بلغه هذا التوجه ، وأنهم كانوا يتشوقون حتى سنة ١٩٦٤ على الأقل إلى نوع من الصياغات التي لا تكون تابعة أو مأخوذة عن الغرب ، ولكن ساعد في ازدياد هذا التوجه التغريبي ما يمكن تسميته بالصفوة الحاكمة عموما في مصر ، وبخاصة المهنيين ، إذ غلب عليهم المنزع الغربي في مجالاتهم التخصصية ، وفي مجالات

التثقيف والتوجيه المعنوي العام ، وأن صراع عبد الناصر مع الإخوان المسلمين قد أدى إلى غياب العنصر الإسلامي في السياسة والتوجه الفكري على مدى خمسة عشر عاما ، أي غيابه في التأثير في البيئة الفكرية والسياسية المصرية ، وغياب مقاومته لموجة التغريب »[٨] .

ولاشك أن السبب الرئيسي لازدياد حدة هاتين المشكلتين ، مشكلة الهوية ومشكلة التغريب هو غياب التعددية السياسية والصحفية ، إذ إن الساحة قد أغلقت تماما على أصحاب اتجاه فكري بعينه ، في الوقت الذي تم فيه منع جميع الاتجاهات السياسية والفكرية من توصيل رسائلها إلى الجماهير .

أما الاتجاه الفكري الذي سيطر على الساحة ، وبالرغم من أنه ليس هناك شك في وطنيته ، إلا أنه قد افتقد في معظم الأحيان الرؤية الشاملة لما يطرحه هو نفسه من شعارات مثل الاستقلال والتنمية ، فالاستقلال لا يمكن أن يكون استقلالا سياسيا فقط ، بل يمكن أن يتم سلب الاستقلال السياسي في حالة وجود تبعية ثقافية أو اقتصادية ، ومن الناحية الثقافية فإن النموذج الثقافي الذي تم تبنيه لم يكن نابعا من محصلة التجربة التاريخية لمصر أو المنطقة العربية ، وليس هناك اعتراض على طرح مثل هذا النموذج ، ولكن بشرط اتاحة الفرصة لطرح نماذج ثقافية أخرى يمكن أن توازن هذا النموذج ، ويقوم الشعب من خلال المناقشة الحرة لكل هذه النماذج باختيار النموذج الذي يتم تبنيه، ولا يمكن أن تتم هذه العملية بدون وجود تعددية سياسية وصحفية .

ومن هنا يمكن القول : إن غياب التعددية السياسية ثم الصحفية قد أدى بالتالي إلى غياب الرؤية الشاملة والمتكاملة للاستقلال ، وغياب قوى وطنية كان يمكن أن تكون فاعلة في تحقيق الاستقلال الشامل ثم في حمايته .

وبالنسبة للتنمية فإن غياب التعددية السياسية والصحفية قد أدى بالتالي إلى غياب قوى شعبية مبدعة وخلاقة ، كان يمكن أن يكون لها دورها الفاعل في تحقيق تنمية حقيقية تقوم على الاعتماد على الذات ، وتتكامل مع الرؤية الشاملة للاستقلال ، وهو ما أثر سلبيا على عملية التنمية ، كما أن غياب المشاركة السياسية كان غيابا لأحد أهم جوانب عملية التنمية ، فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية بدون مشاركة سياسية ، والتي تعني في حد ذاتها تنمية ثقافية ، ويمكن أن يفسر ذلك أنه بالرغم من ازدياد نسبة التعليم في المجتمع المصري في هذه الفترة ، فإن منحنى الوعي الثقافي والسياسي قد اتجه إلى الهبوط ، وبالتالي فإن

استراتيجة التعليم لم تكن تعني أكثر من تلك الاستراتيجية التي تبناها دانلوب في مصر ، في أوائل القرن العشرين وهي تخريج موظفين يعملون في الدوائر الحكومية ، بدلا من أن يكون الهدف هو استكشاف الطاقات المبدعة والخلاقة في المجتمع التي يمكن أن تساهم في تحقيق التقدم والتنمية .

ولقد كان لغياب التعددية السياسية والصحفية تأثيره السلبي على الوظائف التي تؤديها الصحافة المصرية ، حيث لم تعد أداة يمكن أن تنقل المناقشة الحرة في المجتمع ، إذ أنه لا وجود أصلا لهذه المناقشة ، كما أدى إلى غياب دورها الرقابي بالرغم من تشديد الميثاق على ذلك ، وتشبيهه لها بالمجالس النيابية ، إذ إن القيود القانونية ثم الممارسات السلطوية لم تسمح لها بالقيام بهذا الدور ، كما أثر على وظيفتها كأداة للإعلام ، حيث تم التحكم فيما تنقله من أخبار بحيث يتم الاقتصار على تلك الأخبار والمعلومات التي تريد السلطة توصيلها للجمهور ، وبالتالي فإن الصحافة قد فقدت معظم وظائفها وأصبح دورها الأساسي هو أن تكون مجرد وكالة ترويج وتبرير لقرارات السلطة .

أما بالنسبة للتنوع فبالرغم من وجود تنوع شكلي تمثله الصحف القائمة ، إلا أن هذا التنوع بالمنظور السياسي ثم الإعلامي كان غائبا تماما ، حيث يرى العطيفي وهو واحد من الذين دافعوا عن قانون تنظيم الصحافة « أنه منذ صدور هذا القانون كانت الصحف لا تنشر إلا فكرا واحدا يقدم في قوالب جامدة لا تقبل الخلاف إلا في بعض الفروع والتفصيلات دون الأصول والكليات »[٩] ، بل يعترف هيكل بإن الصحافة « تواجه أزمة الشك قبل هزيمة ٥ يونيو ، حيث كانت هناك قطاعات من الرأي العام تنظر للصحافة بالضيق والتململ لأنها تكاد تكون مصبوبة في قالب واحد ، وفيها مجاعة من قلة الحقائق ، وانتفاخ من كثرة الدعايات »[١٠] .

ويرى الحمامصي « إن الصحف قد تحولت تدريجيا إلى نشرات ذات طابع واحد ، إلى الحد الذي جعل الصحافة نكتة تتناقلها الألسنة ، فقيل مثلا إنك تستطيع أن تقرأ جزءا من موضوع صحفي في جريدة الأهرام ، وتقرأ بقيته في جريدة الأخبار »[١١] . و« نتيجة لانعدام النقد في الصحافة ، فقد تحولت إلى صحافة كئيبة يمكن التنبوء مسبقا بمعالجتها للأحداث المحلية »[١٢] .

في إطار كل ذلك لم يكن من الممكن أن تقوم الصحف القائمة بالوفاء بحق الجماهير

في المعرفة ، فبتقييد التعددية والتنوع تم تقييد هذا الحق بشكل كامل . « وافتقد المصريون الصحافة التي تعبر عنهم ، والتي يمكن أن تنتقد النظام لذلك فقد اتجهوا إلى النكتة بشكل كبير كتعليق سياسي واجتماعي ، ولذا ناشد عبد الناصر علانية الشعب المصري بالكف عن إطلاق النكت في وقت الأزمة » .

وكان من نتائج ذلك أيضا افتقاد الصحافة لمصداقيتها ، وافتقاد الشعب للثقة في صحافته ، وقد سبق أن أشرنا إلى اعتراف هيكل نفسه بأن الصحافة المصرية تواجه أزمة الشك فيها من الجماهير ، ونتيجة لأن الصحافة قد صنعت ما يصفه الدكتور يونان لبيب «بكم الوهم » ، الذي عاش فيه المصريون ، وأنها قد خدعت هذا الشعب كثيرا وبخاصة في الفترة التي سبقت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، فإن الشعب المصري قد اتجه إلى استقاء الأنباء من مصادر أجنبية ، وهو ما يؤكد أن انعدام التعددية والتنوع ، وعدم قدرة الوسائل الإعلامية على القيام بحق جماهيرها في المعرفة يمكن أن يتيح الفرصة بشكل كبير لوسائل الاستعمار الثقافي ، وزيادة التبعية الثقافية والإعلامية .

كما يشير الحمامصي إلى نقطة أخرى نتجت عن افتقاد الصحافة المصرية لمصداقيتها وفقدان الشعب الثقة فيها هي « أن الشعب المصري قد انصرف عن قراءة صحفه التي تحولت إلى أبواق تردد ما يقوله الحاكم وتمجد أعماله ، ولا تتحدث عما يشكو منه الناس »[١٤] . فزيادة التوزيع التي حققتها لا تتناسب مع الزيادة السنوية التي اعتادت تحقيقها اطرادا مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد المتعلمين ، بل نلاحظ أن الأرقام الإجمالية قد توقفت عند رقم معين أو نقصت قليلا بمعنى أنها فقدت هذا القليل من جهة بالإضافة إلى أنها لم تحقق النسبة المئوية صعودا والتي اعتادت تحقيقها في كل عام »[١٥] ، ويمكن الاعتراض على هذا الكلام بأن الأهرام قد ارتفع توزيعها من ٧٠ ألف نسخة عندما تولى هيكل رئاسة تحريرها عام ١٩٥٧ إلى ٣٠٠ ألف نسخة خلال الستينات ، وحتى عام ١٩٧٤ عندما تم إعفاء هيكل من رئاسة تحريرها ، لكن ما يشير إليه الحمامصي هو الرقم الإجمالي لتوزيع الصحف المصرية ، وإذا كانت الأهرام قد استطاعت تحقيق هذه الزيادة الكبيرة في التوزيع فإن ذلك يرجع إلى احتلالها قمة الهرم في وكالة ترويج وتبرير قرارات السلطة ، واحتكارها للأخبار المهمة .

٢ ـ الدور العربي للصحافة المصرية :

بالرغم من طرح النظام المصري لشعار القومية العربية ، وضرورة الوحدة العربية ، وبالرغم من أن ذلك كان يشكل حجر الأساس في فكر النظام الناصري ، إلا أن الصحافة المصرية ونتيجة للقيود التي فرضت عليها ، « ظلت تحمل طابعا إقليميا ، فهي لم تنجح في أن تكون صحافة عربية ذات مضمون يتجاوز حدود الإقليم ليقود حركة الوحدة العربية ، كما أنها حتى في نطاق الإقليم المصري نفسه تكاد تكون صحافة محلية ، بما تزدحم به من أخبار عن علاوات وترقيات الموظفين أو حوادث جنائية مما يتكرر كل يوم ، بل إنها تكاد تكون صحافة محلية لمدينة القاهرة ، فلا يمكن بغير صحافة إقليمية قوية وجادة أن تتفرغ الصحافة الأساسية التي تصدر في القاهرة لتصبح صحافة قومية وعربية ، ولا بأس من أن يكون لمدينة القاهرة صحيفتها المحلية ، ولكن إلى جانب الصحف القومية التي تصدر فيها ، كما أن الصحف الرئيسية تكاد تتفق في الأخبار المهمة التي تنشرها ، وفي الموضوعات التي تثيرها وأحيانا حتى في العناوين التي تتصدر صفحاتها »[١٦] .

وقد « عرقلت الأوضاع المتدهورة للصحافة المصرية دورها العربي لأن معظم اهتماماتها كانت محلية ، ولأن أولوياتها حكومية ، ولأنها غائبة عن متابعة الأحداث العربية والعالمية بطريقة منظمة ومستمرة وموضوعية ، وكانت النتيجة أنها تخلت عن موقع الريادة لمدارس صحفية أخرى رغم أنها الأقدر والأقوى والأكفأ »[١٧] .

نتيجة لكل ذلك فقد « بدأ توزيع الصحف المصرية ينخفض تدريجيا بعد أن كانت تحتل مكان الصدارة والقيادة في العالم العربي ، وقد بادر بعض المشتغلين بإدارات الصحف وفي مقدمتهم السيد أبو النجا بزيارات استقصاء في الأقطار العربية ، فسألوا واستمعوا إلى الآراء المتعددة ، ثم عادوا وقالوا في تقارير إلى المسئولين أن القراء في البلاد العربية قد بدأوا ينصرفون عن الصحف المصرية لإحساسهم بأن اليد الممسكة بها ، وكذلك التي توجهها ، وترسم لها ما تقول ، وما تكتب لا تقدم للقراء إلا ما تراه صالحا للنشر من وجهة النظر المصرية ، وأن كثيرا من الأنباء تمتد إليها يد الحذف لتحذف منها ما لا تراه مناسبا »[١٨] .

وكان من نتائج كل ذلك أن استطاعت الصحافة اللبنانية أن تحتل المكانة التي كانت الصحافة المصرية تحتلها من قبل ، والأخطر من ذلك أن السلطة المصرية نفسها قد جرت وراء الصحافة اللبنانية ، واستخدمت المصاريف السرية ـ التي كانت من قبل قد استخدمتها

كورقة لاتهام الصحافة المصرية بإفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ، وكمبرر لتقييدها ـ في محاولة لشراء تأييد الصحف اللبنانية للحكومة المصرية .

ويعترف هيكل نفسه بأن النظام المصري قد استخدم المصاريف السرية لشراء تأييد الصحف اللبنانية لقراراته ، ففي معرض رده على الاتهامات التي وجهها له سليم اللوزي قال هيكل : « إن الحملة التي شنها سليم اللوزي عليه تعود إلى أن اللوزي كان يتلقى معونات من الحكومة المصرية لتأييد سياستها في الصحف التي كان يصدرها في بيروت ، وأنه عندما أصبح ـ هيكل ـ وزيرا للإعلام في سنة ١٩٧٠ اكتشف خزانة في مكتبة تحوي مبالغ سرية لتقديمها إلى الصحف في بيروت بالإضافة إلى القيام بأنشطة إعلامية معينة في مصر ، ويضيف هيكل : إنه لم يكن مقبولا بالنسبة لي أن تقوم وزارة الإعلام تحت إشرافي بدفع مبالغ سرية إلى الصحف ، لذلك أمر بتوزيع جميع المبالغ السرية المخصصة للأنشطة الإعلامية المحلية على موظفي الإذاعة والتليفزيون ، أما المبالغ السرية المخصصة لصحف بيروت فقد تم إرسالها إلى رئاسة الجمهورية ، ويروي هيكل : إن سليم اللوزي قد جاء في اليوم التالي لمقابلته ، وطلب ٢٥٠ ألف جنيه لشراء آلات طباعة جديدة لصحفه ، فأخبره هيكل أنه قد أوقف دفع مصاريف سريةللصحف ، وأن المبالغ السرية التي كانت مخصصة لصحف بيروت قد حولت إلى رئاسة الجمهورية ، وقد اعتقد اللوزي أن هذا العمل موجه ضده لذلك قام بشن هذه الحملة عليه »[١٩] .

وقد أنكر سليم اللوزي هذه القصة ، وقال « إنه توقف عن تلقي أية مبالغ من مصر بعد هزيمة عبد الناصر في الحرب مع إسرائيل سنة ١٩٦٧ ، حيث كتب اللوزي مقالا وجه فيه اللوم إلى عبد الناصر وحمله مسئولية الهزيمة ، وقال : إن وسائل الإعلام العربية بما فيها صحفه قد ساهمت في إحداث هذه الهزيمة بتقديم معلومات مشوهة وغير حقيقية للجماهير »[٢٠] .

ويستفاد من هذه الشهادات سواء شهادة هيكل أو اللوزي أن النظام كان يستخدم المصاريف السرية لشراء تأييد الصحف اللبنانية لسياسته ، فاللوزي يعترف بتلقي أموال من مصر قبل هزيمة ١٩٦٧ ، وهيكل يؤكد استمرار هذه الأموال حتى توليه منصب وزير الإعلام في سنة ١٩٧٠ ، وأن اللوزي قد طلب ٥٠ ألف جنيه ، وهو ما يكفي لإصدار صحيفة يومية في مصر في ذلك الوقت ، وهنا لابد أن يثور السؤال كم دفع النظام

الناصري من أموال الشعب المصري لصحف بيروت ؟ والاجابة عن ذلك شديدة الصعوبة وتحتاج لثورة أخرى مثل ثورة يوليو لتكشف لنا الأوراق وكشوف المصاريف السرية ، أما قبل ذلك فلا يمكن الإجابة .

لكن هناك سؤال آخر يطرح نفسه هنا هو ما الذي يجعل النظام المصري يستخدم المصاريف السرية لشراء تأييد الصحف اللبنانية لسياسته في الوقت الذي يمتلك في المؤسسات الصحفية في مصر ، ألم تكن تلك الصحف قادرة على القيام بالدور الذي يمكن أن تقوم به الصحف اللبنانية على الساحة العربية بالنسبة لترويج وتبرير قرارات النظام المصري والإجابة تكمن في استقراء الآثار السلبية التي انعكست على أوضاع الصحافة المصرية نتيجة لسيطرة السلطة عليها ، وتقييدها بشكل كامل ، ومن ثم فإن النظام الناصري كان في حاجة لصحافة أخرى قادرة على الترويج لقراراته وتبريرها على الساحة العربية ، ولم يكن هناك وسيلة سوى استخدام هذه المصاريف السرية يغدقها على هذه الصحف من أموال الشعب المصري .

إن سيطرة السلطة على الصحافة هي السبب الرئيسي في افتقاد الصحافة المصرية لإمكانية التأثير في الوطن العربي ، فلا يمكن أن يتم هذا التأثير في غياب مصداقية هذه الصحافة ، وفي ظل النظر إليها على أنها منشورات دعائية ، وليست وسائل إعلامية ، أو بمعنى آخر النظر إليها على أنها الصوت الرسمي للحكومةالمصرية ، وفي ظل هذا الوضع كان الصحفيون اللبنانيون على أهبة التحفز لشغل الفراغ الإعلامي العربي ، وكان أن فتحت الأبواب أمام الصحف اللبنانية للسيطرة الإعلامية التجارية على السوق العربي وإحكام سيادتها عليه لتصبح بذلك أسرع تقدما ورسوخا وقدرة على استيعاب كل جديد في الفن الصحفي ، وكان مريرا على الصحفيين أن يجدوا حكام مصر يفتحون خزائنهم لشراء بعض هذه الصحف »[٢١] .

٣ ـ احتكار الأخبار :

أوضحنا فيما سبق أن السلطة باستخدام القيود القانونية وإرهاب الصحفيين ، قد استطاعت السيطرة بشكل كامل على الصحافة ، بالإضافة إلى أن مصادر الأخبار قد أغلقت تماما أمام الصحافة المصرية ، حيث أصبح هناك مصدر وحيد للأخبار هو السلطة نفسها ، ويرتبط ذلك أيضا بغياب التعددية السياسية ، ففي ظل غياب هذه التعددية يصبح

المصدر الأساسي للأخبار هو السلطة ، وفي ظل سيطرة السلطة الكاملة على الصحافة ، فإنها تصبح بالتالي في موقع المحتكر للأخبار ، لكن هناك أيضا احتكار آخر للأخبار داخل الصحافة التي تسيطر عليها السلطة ، تمتعت به الأهرام نتيجة للعلاقة الخاصة التي تمتع بها رئيس مجلس إداراتها ورئيس تحريرها محمد حسنين هيكل مع عبد الناصر ، حيث تجمع كل المصادر على أن هيكل كان يحتل مكانة مهمة داخل سلطة الدولة ونتيجة لذلك فقد أتاح عبد الناصر لهيكل الاطلاع بشكل سريع على جميع وثائق الدولة ، حيث أعطى عبد الناصر تعليمات لسامي شرف باطلاع هيكل على جميع الملفات والوثائق الموجودة بمكتبه بمجرد أن يطلبها هيكل ، ومع ذلك فإن الاطلاع السريع على وثائق الدولة لم يكن الامتياز الوحيد الذي كان يتمتع به هيكل على غيره من الصحفيين المصريين ، فقد كان هيكل مرافقا دائما لعبد الناصر ومستشاره الأول ، وقد مكنه هذا الامتياز من نشر آراء لم يكن من الممكن لصحفي آخر أو صحيفة أخرى في مصر نشرها[٢٢] .

وقد أثيرت مشكلة احتكار هيكل للأخبار أمام مجلس نقابة الصحفيين ، حيث يقول أحمد بهاء الدين ـ نقيب الصحفيين في عام ١٩٦٧ ـ إنه قد اتصل به بعض أعضاء مجلس النقابة ، ونقلوا له تذمر الصحف الأخرى من تمييز الأهرام بالأخبار المهمة ، وقد اجتمع مجلس النقابة ورفع مذكرة إلى عبد الناصر قال فيها : « إن هناك نوعا من الأخبار يتعلق بالمصالح القومية العليا في هذه الظروف الحساسة ، وأن رئيس الجمهورية إذ يخص بهذه الأخبار جريدة دون أخرى فكأنما هو يميز بين المواطنين الذي يقرأون هذه الجريدة أو غيرها »[٢٣] .

كما رفع مجلس نقابة الصحفيين « في ٢٧ سبمتبر ١٩٦٧ مذكرة إلى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي ينقل فيها ملاحظات أعضاء مجلس نقابة الصحفيين التالية :

١ ـ إن الأخبار ذات الطابع القومي المهم كخبر محاولة بعض القادة السابقين استعادة مراكزهم في القوات المسلحة عن طريق القوة يفترض فيها أن تكون حقا للرأي العام كله ، وبالتالي لكل قراء الصحف فلا ينفرد بها قراء صحيفة دون أخرى .

٢ ـ إن تكرار تخصيص صحيفة واحدة بهذه الأنباء الخطيرة دون سائر الصحف ينعكس

على أوضاع المؤسسات الصحفية من عدة نواح ، فهو من جهة يسئ إلى الحالة النفسية لمحرري سائر الصحف ، إذ يرون أنفسهم محرومين من المشاركة في النشاط الصحفي على نفس المستوى ، ويسئ ثانيا إلى حالة سائر الصحف من حيث إنه يهبط بتوزيعها ويصرف القراء عنها ، ومن حيث إنه يهبط بموارد إعلاناتها ، بناء على إحساس المعلن بهبوط توزيع هذه الصحف وعدم أهميتها ، ومن حيث إنه لا يضع سائر محرري الصحف في شتى المستويات على قدم المساواة إذ يجعل مصادر الأخبار تتجه إلى أن تخص جريدة دون غيرها بالأخبار .

٣ ـ إن هذا الأثر قد تعدى المحررين إلى سائر العاملين في شتى المؤسسات الصحفية الأخرى من عمال وموظفين إزاء تأثر ميزانيات صحفهم المستمر وعجزها عن تحقيق الأرباح التي تسمح لها بالتوسع والمنافسة ومكافأة العاملين »[٢٤] .

ورغم كل ذلك فإن هيكل ينفي الاتهامات الموجهة له باحتكار الأخبار ، « ويرى أنه ليس هناك شئ اسمه احتكار الأخبار ، ويقول : لقد كنت قريبا من عبد الناصر ليس فقط كصديق ، ولكن كصحفي أيضا يهمه أن يكون على صلة وثيقة بالأحداث ، إن ناصر لم يعطني أية قصة خبرية ، وكان على أن أعتمد بشكل كامل على الفريق الصحفي الذي دربته في الأهرام ، والذي كان يمتلك قدرات عالية ، لقد كان هؤلاء هم قوتي الضاربة ، ولاشك إن علاقتي الوثيقة بعبد الناصر قد مكنتني من التأكد بشكل سريع من صحة الأخبار ، وأتاح لي الفرصة أن أكون في موقع أرى منه الصورة بشكل كامل »[٢٥] .

ونحن هنا أمام الكثير من الشهادات تؤكد أن هيكل مارس عملية احتكار للأخبار من خلال علاقته الخاصة بعبد الناصر ، في الوقت الذي ينفي هو فيه ذلك ، ويرى أنه ليس هناك شئ اسمه احتكار للأخبار ، ولكن هل يمكن أن يكفي هذا النفي لاستبعاد الحقيقة التي اتضحت من خلال العديد من الشهادات ، ومنها مذكرة مجلس نقابة الصحفيين ، ثم إن ما يقوله هيكل من أن اعتماده على الفريق الصحفي الذي دربه في الأهرام ، والذي يتمتع بقدرات عالية لا ينفي أيضا أن هذه القدرات يمكن أن تكون موجودة في الفرق الصحفية في الصحف الأخرى ، لكنها لا تستطيع استخدام كفاءاتها في الحصول على الأخبار نتيجة لإغلاق مصادر الأخبار أمامها ، وفتحها أمام هيكل وفريقه ، بل إن الكفاءة الصفحية تستطيع أن تحصل على الخبر في بعض الأحيان ، إلا أنها لا تملك القدرة التي

يملكها غيرها على إجازة النشر .

ولذلك فإن الاحتكار قد لا يكون من خلال القدرة على الحصول على الخبر من خلال العلاقة الخاصة بالسلطة ، بل من خلال القدرة على نشر الخبر في الوقت الذي تمنع الرقابة ، أو السلطة في حالة عدم وجود الرقابة ، أو رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير الذي يمارس الرقابة الذاتية نشر هذا الخبر ، ولا يمتلك القدرة على نشر الخبر سوى هيكل الذي يتمتع بعلاقة خاصة مع عبد الناصر ومكانة الرجل الثاني في النظام . ولقد استطاع هيكل أن يتمتع بوضع احتكاري سواء في القدرة على الحصول على الأخبار من خلال الاطلاع السريع على وثائق الدولة ، أو في قدرته على نشره .

الأمر الثاني أن هناك بعض الشهادات التي تؤكد أن هيكل خلال رئاسته لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ، كان يقوم بحجب الأخبار المهمة عن صحف أخبار اليوم أو منع نشرها لتنفرد بها الأهرام .

وبالتالي فإن عملية احتكار الأخبار كانت حقيقة واقعة مارسها هيكل من خلال علاقته الخاصة بعبد الناصر ، ومكانته داخل النظام ، ولاشك أن ذلك هو الذي مكّن هيكل من تحويل صحيفة الأهرام إلى امبراطورية صحفية تعتبر بالمقاييس الدولية من أهم ست صحف في العالم وأكثرها تقدما ، فبالرغم من الاعتراف بمواهب هيكل وكفاءته الصحفية التي مكنته من أن يصبح اللسان المعبر عن سياسة النظام الناصري ، إلا أن مواهب هيكل الصحفية لم تكن من الممكن أن تصل به إلى هذه المكانة العالمية لولا قربه من عبد الناصر، فلا شك أن قرب هيكل من عبد الناصر كان عاملا مهما جدا في بناء سمعة الأهرام الدولية .

ولا شك أن مثل هذا الاحتكار تزيد خطورته في ظل الصعوبات التي يواجهها الصحفيون في الحصول على الأخبار ، وإغلاق مصادر الأخبار أمامهم إذ إن معظم المؤسسات الحكومية كانت تعاقب الموظف الذي يدلي إلى الصحف بأية معلومات ، كما كانت هناك بعض العراقيل التي تمنع الصحفي من دخول مجلس الأمة وحضور مناقشاته.

٤ ـ قيام الصحفيين بأعمال أخرى لا علاقة لها بالصحافة :

أشرنا خلال الفصل السابق إلى ظاهرة استخدام السلطة للصحفيين في القيام بأدوار

أخرى خارج إطار العمل الصحفي منها الدور المخابراتي ، أو المباحثي ، ولقد استمرت هذه الظاهرة وتضخمت عقب سيطرة السلطة على الصحافة بشكل كامل ، حيث حفلت الصحافة بتيارات بالغة السوء ، وصار كثيرون من مندوبي الصحف لدى جهات السلطة والحكومة مندوبين لجهات السلطة والحكومة لدى الصحف ، وصار الصحفي لا يعمل لمستقبله من اجتهاده وعلاقاته داخل المؤسسة ، ولكن من علاقاته بالجهات ذات السلطة على الصحافة خارج المؤسسة حسب الظروف ، رئاسةالدولة ـ أو رئاسة الوزارة ـ أو زارة الإعلام ـ أو أجهزة المخابرات والمباحث العامة والأمن [٢٦] . ويعترف صلاح نصر أن عبد الناصر قد حرص على أن يطلب من سامي شرف ، و حسن عليش وكيل المخابرات العامة أن يجند كبار الكتاب المصريين ، ليقدموا له تقارير ـ سومات على أصدقائهم وزملائهم ورحلاتهم في الخارج مقابل أجور ضخمة ، قبل أن يسند إليهم المناصب الرئاسية في دور الصحف ، كما كان بعضهم يتقدم متطوعا لأداء هذه المهام تقربا من السلطة ، ويضيف صلاح نصر : إن عبد الناصر قد ألحق مجموعة من الصحفيين بالعمل في التنظيم الطليعي السري تحت إشراف شعراوي جمعة وسامي شرف وحاتم صادق ، لتعمل كجهاز أمن أو عيون للتنظيم داخل وخارج مصر ، ولم ينج من هذه الكمائن غير عدد قليل جدا من كبار الكتاب والصحفيين كان عبد الناصر يعتقد بغبائهم وعدم صلاحيتهم لما يدور في ذهنه من مهام ونشاطات سرية[٢٧] .

وتؤكد الكثير من الشهادات أن السلطة قد استخدمت معظم الصحفيين المصريين في أداء هذه المهام ، وقد تنوعت هذه المهام بتنوع المستويات السلطوية التي يتبع لها الصحفي ويقوم بخدمتها ، وبمكانة الصحفيين أنفسهم داخل مؤسساتهم « فهناك من يرتفع مستواه إلى الكتابة إلى رئيس الدولة رأسا ، وهناك من لا يزيد مستواه عن الكتابة إلى المباحث ، وهي كتابات أثرت كثيرا في حياة الصحافة والصحفيين ، وعلاقات المهنة بالسلطة »[٢٨] .

ويقول مصطفى أمين في خطاب الاعترافات « وافقتم سيادتكم ـ يقصد عبد الناصر ـ على أن أؤلف داخل أخبار اليوم جهازاً للمعلومات ، وقد قدم هذا الجهاز لسيادتكم معلومات كثيرة ومتعددة في كثير من النواحي ، كانت موضع رضاء سيادتكم ، وأنه بعد تنظيم الصحافة سألت سيادتكم أن أستمر في القيام بهذه العملية فأجبتم بالإيجاب ، ولقد كان هذا الجهاز مؤلفا من مخبري أخبار اليوم ، وكثيرا ما تفضلتم سيادتكم وأبديتم

رضاءكم عن عملية جمع المعلومات التي يقوم بها الجهاز ، وكنت أحاول باستمرار أن أجعل سيادتكم على علم تام بما يدور وبما نحصل عليه من أشياء ، ولم يكن أحد من أعضاء هذا الجهاز يعلم أنه عضو في جهاز سري لجمع المعلومات ،ولم يكن أحد منهم يعلم أن هذه المعلومات تصل إلى سيادتكم ، وكانت هذه المعلومات ليست صالحة للنشر بطبيعة الظرف الذي حصل عليها فيه أو مصدره أو لسريتها »[٢٩] .

ولكن هل كان هيكل نفسه بعيدا عن هذه الأعمال ؟ يقول صلاح حافظ : « إن الصحفيين الذين رافقوا عبد الناصر في مؤتمر باندونج غضبوا منه لأنه يجلس مع هيكل أكثر مما يجلس معهم ، وأنه يعطي له أخبارا لا يعطيهم إياها ، فقرروا مفاتحته في الموضوع، وعندما عاتبوه على ذلك قال لهم من الذي قال لكم إنني أعطي هيكل أخبارا ، إن هيكل هو الذي يعطيها لي »[٣٠] .

وإذا كان الصحفيون الكبار قد قبلوا على أنفسهم أن يلعبوا هذه الأدوار لصالح السلطة ، ولم يحترموا مهنتهم أو جماهيرهم ، فهل كان الصحفيون الصغار يستطيعون أن يمتنعوا عن القيام بهذا الدور ؟ يقول صلاح حافظ :إن الجيل الذي دخل الصحافة بعد التأميم قد دخلها والثورة على وشك الانتهاء من إفسادها ، وأول درس تلقاه بعد شهر أو شهرين من دخول جريدته هو أن مستقبله الصحفي رهن بأعمال يقوم بها خارج الجريدة « الانتماء لضابط ـ الطعن في غيره ـ عقد صداقات مع المسئولين ـ التقارير) .

لذلك لم يكن في إمكان الصحفيين الصغار سوى أن يسلكوا هذا الطريق الذي سلكه الصحفيون الكبار ، لأنهم أدركوا أن مستقبلهم لا يرتبط بكفاءتهم الصحفية ، وإنما يرتبط بثقة النظام فيهم طبقا للنظرية التي استخدمتها السلطة في تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة .

هذا بالإضافة إلى أن هناك ما يشير إلى أن السلطة قد استخدمت المصروفات السرية في مكافأة الصحفيين الذين يقومون بهذه الأعمال ، فصلاح نصر يشير إلى أن هؤلاء الصحفيين كانوا يتلقون أجورا ضخمة على هذه الأعمال .

ولقد كان تأثير مثل هذه الأعمال خطيرا جدا على مهنة الصحافة ، وعلى القيم المهنية، فمن شأن هذه الأعمال أن تحد من ظهور الكفاءات المهنية إذ إنه قد أصبح لا قيمة لها في

مقابل ثقة النظام وأساليب الحصول على هذه الثقة من خلال كتابة التقارير لأجهزة المباحث أو المخابرات أو رئاسة الدولة .

وكان هناك تأثير آخر أيضا هو « تدهور علاقات العمل واهتزاز القيم في الوسط الصحفي واحتراف البعض هدم الآخرين تقربا للحكام وتحريضا على منافسيه في ظل سيف المعز وذهبه ، وفي ظل إغراء المنصب تطاحن الكثير من الصحفيين حتى الموت ، وتدهورت مصداقية الكثير من الصحف والصحفيين »[٣١] .

ويرتبط بكل ذلك نقطة على جانب كبير من الأهمية هي الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية نفسها ، وهيئات تحريرها ، وتأثير ذلك على السياسة التحريرية للصحف . ولاشك أنه باستقراء الظواهر الموجودة في تلك الفترة يتضح أن الديموقراطية الداخلية كانت مفقودة تماما داخل هذه المؤسسات ، ولم يكن من الممكن وجود هذه الديموقراطية الداخلية في إطار قيام السلطة بتعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ، وبالتالي فإنهم يعتبرون كوكلاء للسلطة في تحديد السياسة التحريرية للصحف ، وقد تدخلت السلطة أيضا حتى في اختيار أفراد الجهاز التحريري للصحف ، وخضع هذا الاختيار لعوامل خاصة بمدى ثقة النظام سياسيا في أعضائه ، أكثر من الاهتمام بخبراتهم الفنية ، وقد ترتب على غياب الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية ، والسيطرة الكاملة للسلطة على الأجهزة التحريرية للصحف أن أصبحت السياسة التحريرية لهذه الصحف لا يتم تحديدها داخل هذه المؤسسات بقدر ما أصبح تحديدها مرتبطا برؤية رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير المعينين من قبل السلطة ، لما يمكن أن يرضي السلطة التي تقوم بتعيينهم ، وإذا كانت الديموقراطية الداخلية هي ضرورة بالنسبة لكل صحيفة ، فإنها تصبح أكثر أهمية بالنسبة لمؤسسة صحفية تمتلكها الدولة .

تطور تحرير وإخراج الصحف :

انتجت كل العوامل السابقة تأثيرات سلبية على فن التحرير الصحفي ، فلاشك أن انعدام التعددية الصحفية والتنوع من ناحية ، والحد من المنافسة الحرة للحصول على الأخبار ونشرها في ظل احتكار مؤسسة صحفية للأخبار المهمة كان له نتائج سلبية على تطور فن التحرير الصحفي الذي لايمكن ازدهاره في ظل انعدام المنافسة الحرة بين الصحف يضاف إلى ذلك أن القيود المفروضة على نشر الأخبار لا تتيح للكفاءات المهنية فرصة

الظهور ، ولإبداعها فرصة النشر .

وهناك قضايا أخرى تثور في هذا المجال هو أنه كانت من بين المبررات التي طرحت لتنظيم الصحافة ، هو إدانة الممارسات الصحفية من حيث الاهتمام بالجريمة والجنس والمسائل الشخصية ، ولكن الصحافة رغم ذلك لم يقل اهتمامها بهذه الأمور إن لم يكن قد زاد ، فقد أوضحت دراسة ليلى عبد المجيد ، « اهتمام الصحف بتغطية الجريمة في هذه الفترة ، بشكل غلب عليه الإثارة ، بل والجنس أحيانا »[٣٢] .

ونتيجة لاستمرار « اعتماد الصحف على تمويلها من الإعلان وسعيها إلى المزيد من الأرباح أن اتجهت إلى إغراق الجماهير في توافه الأمور مثل الهوس الكروي ، وتسليط الأضواء على نجوم الكرة ، وأهل الفن ، وإشاعة مناخ عام يميل إلى الترف والدعة والسطحية بصفة عامة ، كما استمرت سيادة العقلية الأمريكية لدى العديد من المحررين التي تقوم على شعار الخبر بأي طريقة وبأي وسيلة »[٣٣] .

يضاف إلى ذلك أن منظومة القيم الخبرية الغربية ظلت تسيطر على أساليب انتقاء الأخبار بالرغم من أن هذه المنظومة لا تستقيم مع التبرير المطروح لتنظيم الصحافة .

كما أن هناك فنونا صحفية قد قلت أهميتها في الصحف ، نتيجة لسيطرة السلطة على الصحافة مثل التحقيقات الصحفية الاستقصائية التي تستهدف تحقيق وظيفة الصحافة في الرقابة على مؤسسات الدولة ، وأنشطتها بالإضافة إلى المقالات النقدية .

أما بالنسبة لإخراج الصحف ، فقد شهد تطورا كبير خلال هذه الفترة ، نتيجة لإدخال الآلات الطباعية الحديثة ، وقد « بدأت منافسة بين الصحف عقب تنظيم الصحافة في الإخراج الصحفي واستخدام الصور والرسوم ، وهي الفنون التي كانت ضعيفة قبل ذلك ، فظهرت حركة فنية تستطيع بها أن تنافس الصحف الأوروبية في الإخراج ، ولقدكان هذا نوع من التعويض عن الجانب الذي فقد وهو حرية الرأي »[٣٤] ، أي أن تطور هذا الفن قد جاء كنتيجة لعدم قدرة الصحف على التنافس في مجال السبق الخبري ، والتميز التحريري، وفقدان التنوع مما يمكن أن يؤدي إلى أن تكون الصحف متشابهة نتيجة لتحولها إلى قنوات تستخدمها السلطة لتوصيل رسائلها إلى الجماهير ، وبالتالي فلم يكن هناك سوى أن تلجأ الصحف إلى فن الإخراج الصحفي في محاولة لإيجاد نوع من التنوع الشكلي بعد أن فقدت إمكانية التنوع في المضمون .

ديموقراطية الاتصال :

كان من بين المبررات التي طرحت لتنظيم الصحافة هو أن الصحافة لاتعبر عن العمال والكادحين ، وأنها يجب أن تقوم بالتعبير عن العاملات التي خرجن ليأكلن بشرف حسب تعبير عبد الناصر ، وأن بلدنا هي كفر البطيخ ، وطبقا لذلك المفهوم فإنه كان من المتصور أن تتغير طبيعة اهتمامات الصحف بالتركيز على جماهير الشعب ، ولكن الذي حدث كان على العكس تماما ، حيث استمرت الصحافة نخبوية إلى حد كبير تعطي اهتماما كبيرا للنخبة على حساب الجماهير ، ومن ثم ظلت تركز طبقا لاعتمادها على منظومة القيم الخبرية الغربية ذات الطبيعة الرأسمالية على نجوم السياسة والكرة والفن ، ومن ناحية أخرى كان الاتصال يسير بشكل رأسي من أعلى إلى أسفل ، حيث نقلت الصحافة قرارات السلطة وعملت على تبريرها والترويج لها دون الاهتمام بالتغذية العكسية ، أو رد فعل الجماهير ، كما أنه لم تهتم بنقل آراء الجماهير في هذه القرارات أو التعبير عن المشاكل التي تعاني منها .

وفي الحقيقة فإنه لايمكن تصور إمكانية وجود ديموقراطية اتصال في ظل غياب التعددية والتنوع الصحفي ، وسيطرة الدولة الكاملة على الصحافة ، وتشير الكثير من الشهادات إلى انعدام وجود ديموقراطية الاتصال ، مما أدى إلى فقدان مصداقية الصحافة وفقدان الشعب لثقته فيها ، قد سبق أن أوضحنا أن الجماهير قد أبدت رأيها في هذه الصحف خلال مظاهرات الطلاب عام ١٩٦٨ .

مفهوم حرية الصحافة فى مصر

١٩٦٠ - ١٩٧١

بعد هذا العرض للأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة ، ثم للعلاقة بين الصحافة والسلطة ، وتأثير كل ذلك على التطور المهني للصحافة المصرية ، يطرح هذا السؤال نفسه ، ما هو مفهوم حرية الصحافة الذي طبق في هذه الفترة .

يرى عدنان ألماني أن « الصحافة المصرية التي بدأت سلطوية في عهد محمد علي قد ارتدت إلى سلطويتها في عهد عبد الناصر ، وفي كلا الفترتين فترة محمد علي ، وفترة

عبد الناصر كانت السيطرة على الصحافة كاملة »[٣٥] .

أما أحمد حسين الصاوي ، فيرى أنه قد طبق على الصحافة المصرية مبادئ مستمدة من نظريتين في الإعلام هما نظرية السلطة ، والنظرية السوفيتية المنبثقة عنها »[٣٦] .

وطبقا لرؤية أحمد حسين الصاوي ، فإنه لا فرق بين نظريتي السلطة والنظرية السوفيتية، حيث إن الثانية منبثقة عن الأولى ، وهو ما يتفق مع تقسيم محمد سيد محمد لهذه النظريات .

أما الرأي الثالث في هذا المجال فهو رأي ليلى على المجيد التي تقسم هذه الفترة إلى فترتين ، الأولى من مايو ١٩٦٠ حتى يونيو ١٩٦٧ ، وترى أنه قد طبق في هذه الفترة «بعض الأسس التي تستند أساسا للنظرية الاشتراكية للإعلام ، وإن أخذت بشكل محدود ببعض أسس كل من نظريتي السلطة والمسئولية الاجتماعية للإعلام ، أما في الفترة الثانية من يونيو ١٩٦٧ حتى مايو ١٩٧١ فقد أخذت بمفهومين مختلفين لحرية الإعلام ، الاتجاه الحثيث للمفهوم الليبرالي لحرية الإعلام ، والمفهوم الآخر الغالب وهو المفهوم الاشتراكي لحرية الإعلام ، وشهدت أخريات هذه المرحلة بعض النجاح الذي أحرزه المفهوم الليبرالي في مواجهة المفهوم الآخر »[٣٧] .

وسوف نبدأ هنا بمناقشة الرأي الأخير حيث يمكن إثارة عدد من الملاحظات على هذا الرأي .

١ ـ إن مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام هو مفهوم انبثق من داخل المفهوم الليبرالي ، وكمحاولة لمعالجة العيوب التي تمخض عنها تطبيق هذا المفهوم ، وبمعنى أدق ما نتج عن التزاوج بين المفهوم الليبرالي للإعلام والنظرية الرأسمالية التي اتجهت في تطورها إلى التركيز والاحتكار وتقييد حق الدخول إلى السوق ، وقام هذا المفهوم على أساس محاولة إيجاد نوع من التنظيم الذاتي في الصحافة ، أي أن تقوم الصحافة بتنظيم نفسها بمعزل عن أي تدخل خارجي من الدولة ، وهو ما أوضحناه في التمهيد بشكل أكثر تفصيلا ، وبالتالي فإن هذا المفهوم لم يكن له أية ملامح في هذه الفترة ، وإذا كانت ليلى عبد المجيد تقصد بذلك وجود ميثاق شرف تم إصداره في عام ١٩٦٤ ، فإنه بالرغم من أن مواثيق الشرف تحتل مكانة مهمة داخل مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام ، إلا أن هذه المواثيق لابد أن تكون نتاجا لعملية التنظيم الذاتي ، وليست مفروضة من الخارج ،

يضاف إلى ذلك أن مثل هذه المواثيق يمكن أن توجد في المفاهيم الأخرى ، ولكن على أساس فلسفة مختلفة عن الفلسفة التي تقوم عليها في مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام وهي فلسفة التنظيم الذاتي .

٢ ـ نظرت الدكتورة ليلى إلى الحرية النسبية التي تمتعت بها الصحافة المصرية عقب هزيمة ١٩٦٧ في توجيه بعض الانتقادات إلى السلطة على أنها تأتي من تطبيق المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة ، وقد أوضحنا من قبل أن هذه الفترة كانت قصيرة جدا ، بالإضافة إلى أن المقصود بها وحسب تعبير السلطة نفسها ، كان محاولة امتصاص الانفعالات الناتجة عن الهزيمة ، هذا بالإضافة إلى أن وجود بعض الحرية النسبية للصحافة في انتقاد السلطة لا يعني أية ملامح ليبرالية ، والمفهوم الليبرالي كما أوضحنا في التمهيد يقوم على فلسفة متكاملة رفضت السلطة في مصر مجملها .

كيف يمكن إذن أن نحدد المفهوم الذي طبق في مصر ، الأمر الواضح أن هذا المفهوم قد قام على عملية الخلط والتلفيق بين النظريات ، فقد استعارت السلطة من المفهوم الشيوعي (السوفيتي) للإعلام المبررات المطروحة للسيطرة على الصحافة ، والانتقادات الموجهة إلى المفهوم الليبرالي ، واستعارت أيضا شكل تمليك الصحافة للحزب الواحد ، مع الاختلاف الواضح بين طبيعة الحزبين الشيوعي والاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ، ولاشك أن المفهوم الشيوعي يقوم على فلسفة متكاملة لم يتم تطبيقها في مصر، وإنما تم استعارة الشكل دون المضمون، يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية ترفض بشكل مطلق نظرية السوق الحر للصحافة ، في الوقت الذي سمح فيه المفهوم الذي طبق في مصر بوجود هذا السوق من الناحية النظرية في الوقت الذي قيد حق الدخول إليه بضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد القومي (الاشتراكي) ، ثم عمل على تحجيم هذا السوق من الناحية الواقعية بإلغاء الصحف الصادرة قبل صدور قانون تنظيم الصحافة بحجة صدورها بدون ترخيص من الاتحاد الاشتراكي . والاعتراف بنظرية السوق الحر للصحافة هنا يعني أن امتلاك الاتحاد القومي (الاشتراكي) وهو الحزب الواحد الموجود لم يكن أكثر من تمتع هذا الحزب بوضع احتكاري في مجال ملكية الصحافة ، والملكية الاحتكارية هي أعلى مراحل الرأسمالية ، أي أنه يمكن القول بأن الملكية الرأسمالية ظلت مطبقة ولكن بدون ليبرالية ، وهو ما يمكن أن يوجد في نظرية السلطة .

وبالرغم من أن تقسيم محمد سيد محمد لنظريات الإعلام والذي دمج بين النظريتين الشيوعية والسلطوية ، تحت مسمى واحد هو النظرية الشمولية ، يمكن أن يحل الكثير من الإشكاليات هنا ، إلا أننا نرى ضرورة التفريق بين النظريتين على أساس أن النظرية الشيوعية تقوم على فلسفة متكاملة لها مبرراتها ، وهو ما يمكن أن يوجد نقاط افتراق كبيرة بين النظريتين حتى مع وجود الكثير من أوجه الالتقاء ، ويمكن أن تكون رؤية محمد سيد محمد نتاجا للخبرة المصرية التي وجدت في خلال هذه الفترة ، ولكن مع ذلك فإنه يمكن توصيف هذه التجربة التي طبقت في مصر بأنها قد قامت على عملية الخلط والتلفيق بين النظريتين السلطوية والشيوعية ، فالهدف الأساسي من تمليك المؤسسات الصحفية الرئيسية في مصر للحزب الواحد ، كان هو سيطرة السلطة على الصحافة بشكل كامل ، وبالتالي تظل السيادة في هذه التجربة لنظرية السلطة ، حتى مع وجود شكل الملكية الموجود في النظرية الشيوعية هذا بالإضافة إلى أن نظرية السلطة تعترف بنظرية السوق الحر للصحافة ، وبشكل الملكية الفردية للصحف ، بشرط الحصول على رضاء السلطة عن وجود واستمرار الصحيفة في السوق ، أي بمعنى آخر الالتزام بالتأييد المطلق لها .

ومن هنا يمكن القول بأن التجربة المصرية في الفترة من (١٩٦٠-١٩٧١) بالرغم من استعارتها لبعض أسس النظرية الشيوعية (السوفيتية) في الإعلام ، إلا أن نظرية السلطة قد ظلت هي المسيطرة على هذه التجربة ، وإن استعارة بعض الأسس من النظرية الشيوعية لم يكن أكثر من تبرير لسيطرة السلطة على الصحافة ، وتمتع الحزب الواحد أو بمعنى أدق السلطة بملكية احتكارية في سوق الصحافة الذي تم تقييد حق الدخول إليه ، بالإضافة إلى استمرار الوجود فيه ، برضاء السلطة من خلال الحصول على ترخيص من الحزب الواحد الذي لم يكن بدوره أكثر من وكالة حكومية لتبرير وترويج قرارات السلطة .

ولاشك أن دول العالم الثالث ومن بينها مصر كانت تحتاج عقب الاستقلال إلى نظرية أخرى للإعلام ، ولكن بدلا من إتاحة الفرصة للمناقشة الحرة حول هذه النظرية ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن تكون هذه النظرية نتاجا لإبداع أصيل يعمل على تحقيق عدد من الحقوق منها حق الجماهير في المعرفة ـ المناقشة الحرة للقضايا والمشكلات والقرارات في المجتمع ـ ديموقراطية الاتصال ـ التعددية والتنوع ـ إسهام الإعلام في عملية التنمية ـ كسر حلقة التبعية للغرب ـ مقاومة الاستعمار الثقافي ... إلى آخر كل هذه القضايا التي

لابد من معالجتها . فإنه بدلا من ذلك فضلت السلطة في مصر مثل معظم دول العالم الثالث الاتجاه إلى استعارة نصوص من نظريات مختلفة ، وظل المفهوم المطبق بشكل أساسي هو النظرية السلطوية ، وهو ما شكل إعاقة لعملية تطوير نظرية مستقلة لدول العالم الثالث .

ولكن هل يمكن القول إن النظرية التي طبقت في مصر خلال هذه الفترة كنموذج لدول العالم الثالث هي نظرية الإعلام التنموي ، وهي النظرية التي يرى دينيس ماكويل أنه يمكن أن يوجد فيها شكل من أشكال سيطرة الدولة على الصحافة . ورغم أننا قد أوضحنا من قبل أنها لا تشكل نظرية متكاملة ، وأنها لم تكن أكثر من مجموعة من المبررات لسيطرة الدولة على الصحافة ، مع قيامها على الخلط والتلفيق في معظم الحالات ، وأنه مازال هناك جهود كبيرة لابد أن تبذل لمحاولة بلورة هذه النظرية ، وأنه لبلورتها لابد من معالجة جميع المشكلات والقضايا التي سبق أن أشرنا إليها مع الابتعاد عن طريق الخلط والتلفيق لأن هذا الطريق لن يؤدي في النهاية إلا إلى المزيد من التبعية .

ورغم كل ذلك فإن مثل هذه النظرية حسب تعريف ماكويل لها لم تطبق في مصر على الإطلاق ، ولم تكن التنمية حتى من بين المبررات التي طرحت لتبرير سيطرة الدولة على الصحف ، وأن نظرية السلطة كانت هي المفهوم الأساسي الذي طبق في التجربة المصرية مع خلطه بشكل ملكية الحزب الواحد المستعار من النظرية الشيوعية .

هوامش الفصل التاسع

(١) جيهان المكاوي ، حرية الفرد وحرية الصحافة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص ١٥٤ .

(٢) علي الدين هلال ، تجربة الديموقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، م . س . ذ ، ص ٤٠ .

(٣) وجيه أبو ذكري ، مذبحة الأبرياء في ٥ يونيو ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٨) ص ٣٠٥ .

(٤) - Nasser . K . Munir, Op . Cit, P. 58

(٥) جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، م . س . ذ ، ص ٥٢٦ .

(٦) وجيه أبو ذكري ، م . س . ذ ، ص ١٢٧-٣٠٥ .

(٧) عبد الخبير عطا ، الإعلام والسياسة الاتصالية ، في على الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي المصري وتحديات الثمانينات ، م . س . ذ ، ص ٢٢٨ .

(٨) طارق البشري ، م . س . ذ، ص ١٩٨ .

(٩) جمال الدين العطيفي ، حتى لا نعطي فرصة أكبر للإعلام السري ، في مجموعة من الكتاب ، مستقبل الصحافة في مصر ، م . س . ذ ، ص ٤٩ .

(١٠) محمد حسنين هيكل ، أزمة الشك في الصحافة المصرية ، جريدة الأهرام ، ١٩٦٨/١٢/٢٠ .

(١١) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٢٢٤ .

(١٢) - Almany . A , Op . Cit, P. 345 .

(١٣) - Ibid, P. 346 .

(١٤) جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار ، م . س . ذ ، ص ١٠٢ .

(١٥) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٢٢٥ .

(١٦) جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، م . س . ذ ، ص ٥٣٠ .

(١٧) صلاح الدين حافظ ، ضمانات حرية الصحافة ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٩/٢/٢٢ .

(١٨) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٢٢٥ .

(١٩) - Nasser . K . Munir, Op. Cit, P119 .

(٢٠) - Ibid, P. 119 .

(٢١) جلال الدين الحمامصي ، من القاتل ، م . س . ذ ، ص ١٥٧ .

(٢٢) - Stewart. D, The rise and Fall Of Mohammed Haikal, Encounter, June 1974, Vol. XLII, No 6, PP. 87-93 .

(٢٣) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ١٥ .

(٢٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧ .

(٢٥) - Nasser . K . M, Op. Cit, P. 44 .

(٢٦) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ٥٠ .

(٢٧) حديث أجراه حمدي لطفي مع صلاح نصر ، جريدة الوفد ، ٩ يونيو ١٩٨٧ .

(٢٨) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ٥٨ .

(٢٩) خطاب اعترافات مصطفى أمين موجود في محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، م . س . ذ ، ص ٢٠٧ .

(٣٠) انظر شهادة صلاح حافظ في عادل حموده ، م . س . ذ ، ص ١٤٩ .

(٣١) صلاح الدين حافظ ، أزمة الصحافة وألاعيب السياسة ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٦/١٠/٢٢ .

(٣٢) ليلى عبد المجيد ، السياسة الإعلامية في مصر ، م . س . ذ ، ص ٤٢٧ .

(٣٣) عبد الفتاح عبد النبي ، م . س . ذ ، ص ١٨٦ .

(٣٤) مقابلة مع حافظ محمود ، م . س . ذ .

(٣٥) - Almaney . A, Op. Cit, P. 347 .

(٣٦) أحمد حسين الصاوي ، الصحافة المصرية في مفترق الطرق في مجموعة كتاب ، مستقبل الصحافة في مصر ، م . س . ذ ، ص ٢٣ .

(٣٧) ليلى عبد المجيد ، السياسات الاتصالية في العالم الثالث ، (القاهرة : الطباعي العربي ، ١٩٧٦) ، ص ١١٤ .

obeikandl.com